أثر النفقات الضريبية الخاصة بالضرائب على القيمة المضافة على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تقييمية عن طريق نموذج التوازن الحسابي العام

THE IMPACT OF TAX EXPENDITURES ON VAT ON ONOMIC DEVELOPMENT IN ALGERIA: EVALUATION USING A COMPUTABLE GENERAL EQUILIBRIUM MODEL

جليل زين العابدين [1]، فروي رمزي[2]، زايدي اسامة شهاب[3]

[1]جامعة وهران 02 ، الجزائر، zinoudjelil@yahoo.fr

[2]المدرسة العليا للإعلام الآلي سيدي بلعباس، الجزائر، r.ferroui@esi-sba.dz

[3]جامعة تلمسان، الجزائر، carre2008@live.fr

الملخص :

في هذا المقال نركز على تدخل الدولة من خلال السياسة المالية من اجل بعث النمية الاقتصادية ، وكانت هذه القضايا ذات أهمية خاصة للبلدان النامية. الغرض من هذا العمل هو تقييم تأثير الانفاق الضريبي الخاص بالضريبة على القيمة المضافة على التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق نموذج التوازن الحسابي العام. النموذج المقترح في عملنا يتعلق بالاقتصاد الجزائري ، وهو نموذج ثابت ، مشابه لنموذج **EXTER1** الخاص بـ **Décaluwé (2001)** ، يتم تمثيل النموذج كمجموعة من المعادلات المتزامنة التي يكون لها معنى لكتابة سلوك العوامل الاقتصادية. يعتمد النموذج على **SAM2018** ، والذي يستخدم بالتالي هيكله ، وهو: عوامل الإنتاج وهي العمالة ورأس المال والأنشطة والمنتجات والمؤسسات. يتم إنتاج السلع باستخدام العوامل الأولية والمنتجات الوسيطة.

الكلمات المفتاحية: النفقات الضريبية ، السياسة الضريبية ، ضريبة القيمة المضافة ، نموذج التوازن العام السابي

ABSTRACT

In this article we focus on issues of state interventionism through fiscal policy, these issues were of particular interest to developing countries. The aim of this present work is to assess the macroeconomic impact of tax expenditures on VAT on economic development in Algeria, using a computable general equilibrium model. The model proposed in our work concerns the Algerian economy, it is a static model, similar to the EXTER1 model of Décaluwé (2001), the model is represented as a set of simultaneous equations that make sense to write the behavior of economic agents. The model is based on the SAM 2018, of which it therefore adopts the structure namely: the factors of production which are labor and capital, activities, products and institutions. Goods are produced using primary factors and intermediate products.

Keywords: tax expenditure, tax policy, VAT, computable general equilibrium model

المؤلف المرسل: جليل زين العابدين ، **الإيميل:** zinoudjelil@yahoo.fr

1. المقدمة

إن قضايا التنمية تعتبر الشغل الشاغل للأمم، فالتنمية تحتل صدارة تفكير الحكومات وصانعي السياسات الاقتصادية، فهي مبتغى يطمح له كل مجتمع، ولتحقيق ذلك انتهجت أغلب الدول سياسة الإصلاح تحت مفهوم "التغيير نحوى الأحسن"، ومن جملة الإصلاحات والإجراءات المتخذة ،اصلاح النظام الضريبي لتوجيه الاستثمار و إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر فعالية وعدالة، و كذا توسيع قاعدته و تفعيلها لتمويل نفقات الميزانية العامة للدولة. من خلال هذه الاخيرة يمكن للدولة اجراء التحويلات المالية اللازمة من أجل تحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية و التي يمكن للدولة القيام بها عب طريق الاساليب التقليدية من خلال التدخل عن طريق النفقات العمومية أو من خلال السياسة الضريبية عن طريق الاجراءات الضريبية التفضيلية او ما يعرف بالنفقات الضريبية. في كلتا الحالتين يجب التأكيد بأن سياسة الانفاق الضريبي تعد من الاساليب الناجعة لتحفيز الاقتصاد و التي من خلالها يمكن للدولة تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وكذا بعث التنمية وطنيا و محليا.

إن تنويع الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات في شتى المجالات يؤدي إلى التغير في رأس المال خلال فترة زمنية محددة فمن خلاله يمكن تقوية القاعدة الصناعية والزيادة والتنويع في الإنتاج و تنويع الصادرات وتحقيق رفاهية المجتمع. لقد سعت الدولة الجزائرية لتوظيف المال في مختلف المشاريع الاقتصادية خاصة منها الاستثمار الفلاحي و السياحي، الصناعي و كذا الخدمي، كما اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير و منحت مجموعة من النفقات الضريبية لتحفيز كل أنواع الاستثمارات و خلق ديناميكية في الاقتصاد الوطني. سنركز في هذه الورقة البحثية على الاثار الاقتصادية للنفقات الضريبية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة على مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وهذا باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام لسنة 2018 .

2. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى. : تمت هذه الدراسة في المغرب من قبل مجموعة من الباحثين في مديرية التنبؤ والاستشراف للمحا فضة العليا للتخطيط سنة 2009 تهدف إلى تحليل وتقييم آثار بعض السياسات الاقتصادية على الاقتصاد المغربي على مستويات المعيشية في مجموعة من الأسر، ولا سيما الطبقة الأسر الفقيرة، باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، ومن بين السيناريوهات المعدة لأجل المحاكاة انخفاض في TVA على المنتجات الزراعية بنسبة 50 بالمائة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الامتيازات الضريبية الخاصة بـTVA بـ على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى انخفاض الأسعار الاستهلاكية بـ 0.24 بالمائة وبالتالي سيزيد الطلب في السوق المحلي بـ 0.15 بالمائة وفي هذا السياق الإنتاج الوطني سيتحسن بـ 0.14 بالمائة(Touhami Abdelkader,2009)

الدراسة الثانية: دراسة بعنوان "نهاية إعفاء TVA فهل هي لصالح الفقراء – حالة نيجيريا-"، كان الهدف منها معرفة أثر الاجتماعي من الإعفاء TVA، ومعرفة هل هذا الإجراء يكون لصالح الفقراء أم لا، فباستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، قام الباحث بتحليل ذلك حيث توصل إلى أن تطبيق معدل واحد يعزز النمو الاقتصادي في حين إدخال معدل على السلع الزراعية الغذائية يمكن أن يخفف من الأثر الاجتماعي، وأنه عندما يتم تطبيق معدل 10 TVA بالمائة على جميع السلع والخدمات فالأثر هنا يختلف عن السابق، كما توصل الباحث أن تراجع الأسعار المحلية تؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المركبة وتطبيق معدل TVA يزيد من أسعار السلع وبالتالي انخفاض في الطلب الإجمال ، وعلى مستوى المالية العامة بينت نتائج المحاكاة أن نهاية الإعفاءات وزيادة في نسبة TVA تؤدي إلى زيادة كبيرة في العائدات الضريبية، وفي ما يتعلق النسب العائدات الضريبية نتيجة نهاية الإعفاءات وستراد هذه الضريبة بنسبة 10 بالمائة هي 11.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي(Ahmed moummi,2012).

الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان"الآثار الاجتماعية لتطبيق TVA في سورية" حيث أراد الباحثين من خلال هذه الدراسة توضيح تأثير تطبيقها في سورية على جوانب مختلفة كالفائض الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي والحكومي، وما قد ينتج عن ذلك من

تأثيرات على الشرائح الاجتماعية خاصة الفقيرة منها، كما تطرق الباحثين إلى دراسة العدالة التوزيعية والاجتماعية لهذه الضريبة وكيفية معالجة ذلك، وقد توصل إلى أن تطبيقها يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك نتيجة ارتفاع الأسعار، وارتفاع حجم الإيرادات وما ينتج عنه من الزيادة الإنفاق الحكومي وتحقيق العدالة الاجتماعية نتيجة تطبيق الإصلاحات بشكل أنسب (إلياس نجمة، ندى سليم هديوه،**2013**).

3. دراسة تحليلية للنفقات الجبائية في الجزائر

يختلف النظام الضريبي من بلد لآخر، حيث تستخدم كل حكومة ما تراه مناسبًا لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

يتكون النظام الضريبي الجزائري من فسيفساء من الضرائب العادية تنقسم إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبغرض تحقيق اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية منح المشرع الجزائري إجراءات استثنائية خاصة لمختلف لأهم الضرائب المكونة للنظام الجبائي الجزائري هذه الاجراءات هي عبارة عن نفقات ضريبية **(Tax expenditure)**، و التي عرفها البروفسور الامريكي **(Stanley Surrey)** على أنها برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدة لمختلف الاعوان الاقتصاديين عن طريق السياسة الضريبية بدلا من تقديمها عن طريق النفقات العمومية**(Luc Godbout2006)**.

الشكل 1: تطور النفقات الجبائية خلال الفترة1995-2019

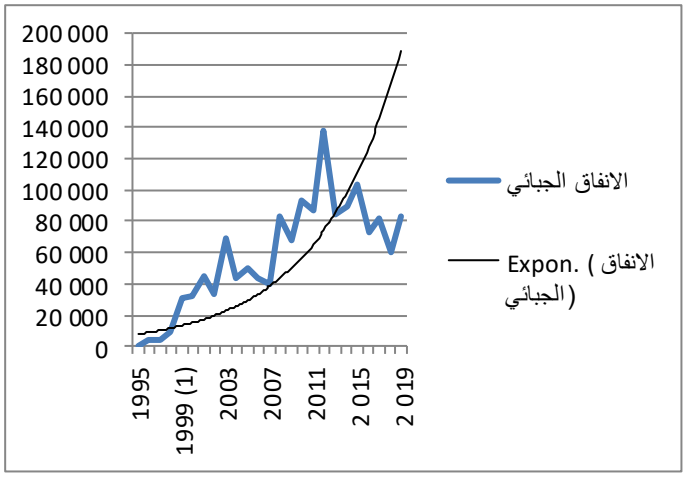

الشكل2: التوزيع التراكمي للنفقات الجبائية في1995-2019

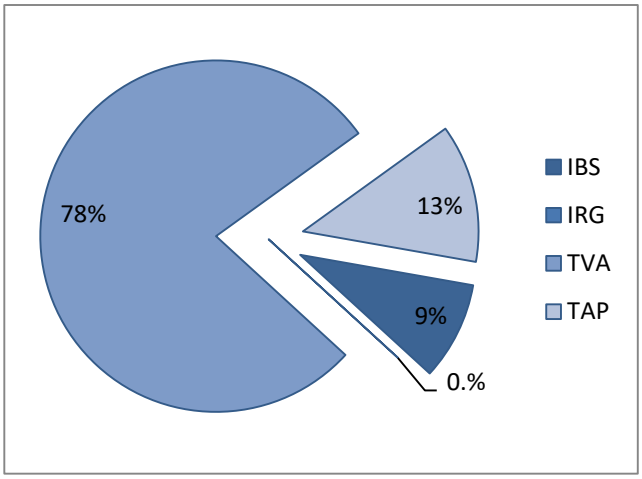

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية المديرية العامة للضرائب مكتب الاحصائيات

من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن النفقات الضريبية في الجزائر تتوزع على أربع انواع من الضرائب هي الضرائب على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل الاجمالي ، الضريبة على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني . إن تحليل هيكل الانفاق الضريبي المتراكم خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1995-2019 تشير الى أن أكبر النفقات الضريبية متعلقة بالضريبة على القيمة المضافة TVA ، فهي لوحدها تمثل 78 % من إجمالي النفقات الضريبية ، الضريبة على ارباح الشركاو الضرائب على الدخل الاجمالي تمثل على التوالي 13% 09%. من الناحية الديناميكية تعتبر النفقات الضريبية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة TVA إجراءا رئيسيا عند القيام بتحليل تطور نسبة النفقات الضريبية مع العائد وهذا لكل ضريبة ورسم معين.

من الشكل رقم 02 نلاحظ بأن حجم النفقات الضريبية غير مستقر فتارة يشهد ارتفاعا و ينخفض مرة أخرى، نفسر هذا التذبذب بأن هناك عوامل تؤثر أهمها عائدات الجزائر من الجباية البترولية ، شهدت النفقات الضريبية ارتفاعا سنة 2001 بنسبة 4.43% مقرنة بسنة 1998 و بنسبة 7.61% سنة 2003 ثم انخفض سنة 2007 بنسبة 3.6 % مقارنة بسنة 2003 م ثم

عاود الارتفاع ليبلغ أقصى حد سنة 2011 م بنسبة 13.88% . إن النفقات الضريبية في الجزائر متذبذبة وغير مستقرة وتتأثر بمجموعة من العوامل مثل حجم الاستثمارات المرغوب فيها ، المداخيل العامة للدولة وكذا الجباية البترولية حيث أن انخفاض هذه الأخيرة يدفع بالسلطات المالية إلى مراجعة سياسته التدخل عن طريق المنظومة الضريبية لتعويض حجم النقص في المداخيل البترولية، وذلك بالتخفيض من حجم النفقات الضريبية.

3. طريقة وهيكلة النموذج

لقد شهد نموذج التوازن الحسابي العام تطورات في العديد من مجالات التحليل الاقتصادي (Ian Sue Wing 2004) حيث تم تصميم أدوات الاقتصاد التطبيقي هذه للمساعدة في تفسير مختلف تأثيرات السياسة الاقتصادية على وجه الخصوص (De Melo J Tarr D 1992). طور Arrow و Debreu أول نماذج التوازن العام في الخمسينيات ، وسرعان ما اكتسب MEGC شعبية كبيرة ، لا سيما في الولايات المتحدة حيث كان و لا يزال مصدرًا لمجال بحث مهم للغاية. تم استخدام منهجية التوازن العام للتعامل بشكل أساسي مع مجموعة من قضايا السياسة الاقتصادية: القضايا القطاعية ، وقضايا التجارة الدولية ، وتحرير التجارة ، والاتحادات الجمركية ، والتنمية ، وأخيراً قضايا الضرائب. والمالية العامة(Pierre-Yves et Al,1992)). يُعرَّف نموذج التوازن العام القابل للحساب على أنه نموذج محدد عدديًا من أجل تقييم السياسات الاقتصادية (Decaluwé B et Al 2001). في هذه الورقة البحثية سوف نركز على قضايا السياسة الضريبية ، كانت هذه القضايا ذات أهمية خاصة للبلدان النامية. النموذج المقترح في عملنا يتعلق بالاقتصاد الجزائري ، وهو نموذج ثابت ، مشابه لنموذج EXTER1 في (Décaluwé 2001) ، يتم تمثيل النموذج كمجموعة من المعادلات المتزامنة و التي من المنطقي تعبر عن سلوك الاعوان الاقتصادية.

من أجل التقييم والتحليل أثر النفقات الضريبية الممنوحة لضريبة القيمة المضافة سنقوم ببناء نموذج MEGC للاقتصاد الجزائري، حيث تم استخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية MCS لسنة 2018 كقاعدة بيانات لبناء هذا النموذج من جهة والتي تعتبر من جهة أخرى ملخص جدولين جدول المدخلات-المخرجات TEE وجدول الاقتصاد الكلي، وقد تم اعتماد هذه السنة لتوفر المعطيات الخاصة بالجدولين .

1.2 التعريف بمعادلات النموذج

كتلة الإنتاج:

ينقسم الاقتصاد الوطني إلى أربعة قطاعات ، حيث ينتج كل قطاع سلعة مركبة ، ويتكون هذا الأخير من سلعة محلية تباع في السوق المحلية وأخرى مخصصة للتصدير. مما سبق ، ومع مراعاة خصائص المصفوفة الخاصة بنا وكذا فرضيات النموذج: عوامل الإنتاج قابلة للاستبدال في تحديد القيمة المضافة ، وفقًا لمواصفات نوع كوب دوجلاس (المعادلة 1) ؛ وجود تكامل مثالي لـ Leontief بين المدخلات الوسيطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين هذه العوامل وجميع عوامل الإنتاج أو القيمة المضافة (المعادلات 2 و 3 و 4). يتم الحصول على المعادلة 5 ، معادلة الطلب على العمالة ، من خلال تعظيم إجمالي الربح.

1. $\mathbf{VA_j = A_j\ L\ D^{a}_{jj} KD^{1-}_{j} aj} \quad (j = 1,2,3,4)$
2. $\mathbf{xs_j = \frac{VA_j}{Vj}}\ (j = 1,2,3,4)$;
3. $\mathbf{CI_{j=}\ io_j\ Xs_j} (j = 1,2,3,4)$
4. $\mathbf{DI_{jj=} ai j_{jj}\ CI_j}$ (i= 1, 2,3 ; j = 1, 2, 3,4)
5. $\mathbf{DIT_I = \sum_{j=1}^{4} aij_{ij} CI_j} \quad$ (i=1,2,3)

6. $LD_j = \frac{\alpha_j Pv_j VA_j}{s}$ (j=1, 2,3)

7. $LD_4 \frac{P_4 XS_4 - \sum_{i=1}^{3} Pc_i DI_{i\,4}}{s}$

كتلة الدخل والادخار ، الاسر و المؤسسات

الكتلة الثانية هي التي تجمع بين معادلات الدخل و الادخار. بالإشارة إلى الرسم البياني الخاص بالتدفقات المالية وبالتالي إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ، يمكننا تحديد ما يلي: تستمد الأسرة معظم دخلها من أجر عملها وتحويلات من الدولة (المعادلة 8) دخل الشركات ليس سوى دخل رأس المال مطروحًا منه الحصة المخصصة للأسرة الرأسمالية ومبيعات المنتجات وأرباح الأسهم من بقية العالم (المعادلة 10).المعادلتان 11 و 12 على التوالي ، مدخرات الأسرة ومدخرات الشركات ، تعطينا المعادلة 16 الإيرادات من الضرائب غير المباشرة. في المقابل، فإن الإيرادات المتعلقة بالواردات والصادرات تتم بواسطة المعادلتين 17 و 18، وتعطينا المعادلة 15 إجمالي إيرادات الضرائب.

8. $Y_M = s\sum_{j=1}^{4} LD_{j+} \lambda \sum_{j=1}^{4} r_j KD_{j+} DIV_{EM} + Tr_{GM}$

9. $YD_M = Y_M - TD_M$

10. $Y_E = (1-\lambda) \sum_{j=1}^{4} r_j KD_j + DIV_{Rest\,E}$

11. $SM = \varphi\ YD_M$

12. $SE = Y_E - TD_E - Tr_{E\,Rest}$

13. $YG = \sum_{j=1}^{3} TIM_j + \sum_{j=1}^{3} TIE_j + \sum_{j=1}^{3} TI_j + TD_M + TD_E + Tr_{Rest\,G}$

14. $SG = YG - G - Tr_{GM}$

15. $TI_j = tx_j(P_j xs_j - Pe_j EX_j) + tx_j\,(1 + tmj)e\ Pwm_j Mj \qquad (j = 1,2,3)$

16. $TIMj = tmj\ Pwmj\ ej\ Mj \qquad (j = 1,2,3)$

17. $TIEj = te_j Pej\ EXj \qquad (j = 1,2,3)$

18. $TD_M = t_{YM} Y_M$

19. $TD_E = t_{YE}\ Y_E$

20. $YG = \sum_{j=1}^{3} TIM_j + \sum_{j=1}^{3} TIE_j + \sum_{j=1}^{3} TI_j + TD_M + TD_E + Tr_{Rest\,G}$

21. $SG = YG - G - Tr_{GM}$

تعبر المعادلة 21 عن مدخرات حكومية. يتعرَّف اهذه لأخيرة على أنها الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية الجارية (بما في ذلك الاستهلاك العام والتحويلات إلى الأسر التي تدفع رواتب).

كتلة الطلب المحلي النهائي:

باعتبار كتلة الطلب النهائية المكونة من استهلاك الأسرة (المعادلة 22) ، والطلب على الاستثمار في منتج i (المعادلات 23) وإجمالي الطلب الوسيط في المدخل الأول (المعادلة 24)

22. $C_{Mi} = \frac{y_{Mi} YD_M}{Pci}$

23. $INV_i : \frac{\mu_i \, IT}{Pc_i}$ (i=1,2,3)

24. $G = P_4 \, XS_4$

كتلة السعر

تم تمديد كتلة نظام الأسعار لتأخذ في الاعتبار الأسعار الدولية للمنتجات بالعملة الوطنية (المعادلتان 24 و 25). تعطي المعادلة 26 سعر السلعة المركبة (أو سعر السوق) الذي يعتمد على أسعار السلعة المحلية المباعة في السوق المحلية والسلع المستوردة المباعة في السوق الأجنبية ، معبراً عنها بالعملة الوطنية.

25. $Pv_j = \frac{P_j \, XS_j - \sum_{j=1}^{3} TI_j PCi \, DI_{ij}}{VAj}$ (i = 1,2,3,4)

26. 23. $r_j = \frac{p_{vj} \, VA_j - s \, LDj}{KDj}$ (j= 1, 2,3)

27. $Pm_j = e \, Pwm_j \, (1 + tm_j)(1 + tx_j)$ (j=1,2,3)

28. $Pe_j = \frac{ePwej}{(1+tej)}$ (j=1,2,3)

29. $Pd_j = \frac{p_{cj} \, Qj - PmjMj}{Dj}$ (j=1,2,3)

30. $PI_j = \frac{Pdj}{(1+txj)}$ (j=1,2,3)

31. $P_j = \frac{PI_j \, D_j + PE_j EX_j}{XS_j}$ (j=1,2,3)

32. $P_{index} = \sum_{j=1}^{4} Pv_j \, \delta_j$

كتلة التجارة الدولية

تم إدخال كتلة معادلات التجارة الدولية في النظام بعد وجود عون اقتصادي جديد هو بقية العالم أو العالم الخارجي في الواقع ، تمثل المعادلتان 33 و 34 على التوالي توريد السلع في السوق المحلية وفي السوق الخارجية. تعطينا المعادلة 35 حجم السلعة المركبة المعروضة في السوق المحلية ، والتي يشتريها المستهلك بنسب متفاوتة من بقية العالم ومن السوق المحلية. يتم تحديد حجم السلعة المستوردة المطلوبة في السوق المحلية في المعادلة 36 (دالة طلب الاستيراد).

33. $XS_j = B_j^e \left[\beta_j^e EX_j^{-k_j^e} + (1 - \beta_j^e) D_j^{-k_j^e} \right]^{-\frac{1}{k_j^e}}$ (j= 1,2,3)

34. $D_j = \left[\left(\frac{1-\beta_j^e}{\beta_j^e} \right) + \left(\frac{Pe_j}{PI_j} \right) \right]^{\tau_j^e} EX_j$ (j= 1,2,3)

35. $O_j = A_j^m [a_j^m M_j^{-\rho_j^m} + (1 - a_j^m) D_j^{-\rho_j^m}]^{-\rho_j^m}$ (j= 1,2,3)

36. $M_j = \left[\left(\frac{a_j^m}{1-a_j^m} \right) \left(\frac{Pd_j}{Pm_j} \right) \right]^{\alpha_j^m} D_j$ (j= 1,2,3)

كتلة التوازن

هي الكتلة الأخيرة في النموذج: شروط التوازن لنظام المعادلات .هذه الشروط هي ، من بين أمور أخرى: توازن سوق المنتجات (المعادلة 37) ، وتوازن سوق العمل (المعادلة 38) ، وتوازن الاستثمار والادخار (المعادلة 39)،تعطينا المعادلة 40 الاستهلاك العام . هذا الأخير يساوي قيمة إنتاج الخدمات غير السوقية.

37. $LS = \sum_{j=1}^{4} LD_j$

38. $O_j = DIT_j + C_{Mi} + INV_i$

39. $IT = SM + SE + SG + SR$

40. $SR = e \sum_{j=1}^{3} pwm_j M_j + \lambda w \sum_{j=1}^{3} rjk\, D_{j+TEW-e\sum_{j=1}^{3} pwe_j TI_j}$

الجدول التالي يوضح عدد المعادلات و عدد المتغيرات المعتمدة في النموذج .

جدول رقم 1 يمثل عدد المعادلات و المتغيرات

المعادلات		المتغيرات	
رقم المعادلة	عدد المعادلات	رمز المتغير	عدد المتغيرات
1.	3	VA_j	4
2.	1	L_{Dj}	4
3.	4	K_{Dj}	3
4.	4	XS_j	4
5.	12	CI_j	4
6.	3	DI_{ij}	12
7.	1	DIT_i	3
8.	1	PV_j	4
9.	1	S	1
10.	1	Pc_i	3
11.	1	Y_M	1
12.	1	r_J	3
13.	1	Tr_{GM}	1

14.	1	YD_M	1
15.	3	Y_E	1
16.	3	$DIV_{Rest\ E}$	1
17.	3	S_M	1
18.	1	S_E	1
19.	1	TD_E	1
20.	3		
21.	3	P_j	4
22.	3	Pe_J	3
23.	4	EX_j	3
24.	3	PW_{mj}	3
25.	3	TIM_j	3
26.	3	TIE_j	3
27.	3	Y_G	1
28.	3	S_G	1
29.	3	G	1
30.	1	D_j	3
31.	3	PI_j	3
32.	3	Q_j	3
33.	3	Pd_J	3
34.	3	Pm_J	3
35.	1	C_{iM}	3
36.	3	INV_i	3
37.	1	IT	1
38.	1	PWe_J	3

		P_{index}	1
		L_S	1
		S_R	1
		TD_M	1
		TI_j	3
Sous – Total	= 96		
-1 (« Loi de Walras »)			
Total	= 95	**TOTAL**	= 107

المصدر : من إعداد الباحث

3.مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

يتطلب حل النموذج إنشاء قاعدة بيانات تسمى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (MCS) ، ويتم تعريف الأخيرة كجدول ثابت لسنة معينة تمثل جميع تدفقات التبادل بين الوكلاء. على أساس جداول المدخلات والمخرجات TES وجداول الاقتصاد الكلي TEEللاقتصاد الجزائري ، قمنا ببناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري والتي تتكون من 4 فروع للنشاط والتي تنتج من مجموع فروع النشاط الـ 18.

فروع النشاط الأربعة هي: الزراعة (AGR) ، والصناعة (IND) ، وخدمات السوق (SER) والخدمات غير السوقية (SERNM) ، وحسابات عاملين (العمالة ورأس المال) ، أربعة حسابات وكلاء (الأسر والشركات والدولة وبقية العالم).

الجدول التالي يوضح المصفوفة الاجتماعية لاقتصاد الجزائري

جدول رقم 2: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للإقتصاد الجزائري

		MARCHE INTERIEUR				EXPORTATION			ACCUMULATION	TOTALE
		Agriculture	Industrie	Service	Service NM	Agriculture	Industrie	Service	Accumulation	
1	Mains d'œuvre									4180112,7
2	Capital									10516100,0
3	Ménages									8822702,3
4	Entreprises									10548738,0
5	Etat	92764,0	772220,0	260791,0						4433268,6
6	Reste du monde	355804,0	3429760,0	599392,0						4419477,0
7	Agriculture	2521369,0				3758,0				2525127,0
8	Industrie		523328,0				5625662,0			11148990,0
9	Service			4033349,7				587511,3		4620861,0
10	Service N M				3432939,7					3432939,7
11	Agriculture								749800,0	2969937,0
12	Industrie								3535978,0	9725308,0
13	Service									4893532,7
14	Service N M									3432939,7
15	Agriculture									3758,0
16	Industrie									5625662,0
17	Service									587511,3
18	Accumulation									4285778,0
	TOTALE	2969937,0	9725308,0	4893532,7	3432939,7	3758,0	5625662,0	587511,3	4285778,0	

Activer Windows
Accédez aux paramètres de l'or
activer Windows.

I

	FACTEUR		AGENTS				BRANCHE PRODUCTIVE			
	1- Mains d'œuvre	2- Capital	3-Ménages	4-Entreprises	5-Etat	6-Reste du Monde	7-Agriculture	8- Industrie	9-Services	10- Service Non Marchand
1-Mains d'œuvre							132450,0	937481,0	442554,0	2667627,7
2- Capital							1289243,0	6479023,0	2747834,0	
3-Ménages	4180112,7			4613017,6	29572,0					
4- Entreprises		10512981,8				35756,2				
5- Etat			645416,1	2662077,5						
6- Reste du monde		3118,2		31402,8						
7- Agriculture										
8 –Industrie										
9- Service										
10-Service Non Marchand										
11- Agriculture			1576766,0				101114,0	317038,0	67091,0	158128,0
12-Industrie			1825817,0				709480,0	2967561,0	652154,0	34318,0
13-Service			2868711,7				292840,0	447887,0	711228,0	572866,0
14-Service NM					3432939,7					
15- Agriculture						3758,0				
16-Industrie						5625662,0				
17-Service						587511,3				
18Accumulation			1905991,5	3242240,1	970756,9	-1833210,5				
TOTALE	4180112,7	10516100,0	8822702,3	10548738,0	4433268,6	4419477,0	2525127,0	11148990,0	4620861,0	3432939,7

Activer Windows
Accédez aux paramètres de l'ordir

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات جدول المدخلات و المخرجات للاقتصاد الجزائري

4. المحاكاة و تحليل النتائج

تم حل النموذج المعروض أعلاه باستخدام برنامج GAMS وتم تنفيذه على خطوتين ، أولهما إعادة بناء سنة الأساس باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية SAM للتحقق من موثوقية النموذج. الجزء الثاني مخصص لتحليل نتائج الصدمة التي تمت محاكاتها في النموذج من خلال تعديل عدد معين من المعلمات حسب هدف الدراسة في حالتنا تخفيض معدل الإيرادات غير المباشرة على وجه الخصوص ضريبة القيمة المضافة.

تتعلق المحاكاة المستخدمة في هذه الدراسة بتحليل نتائج النفقات الضريبية الممنوحة لصالح هذا النوع من الضرائب (ضريبة القيمة المضافة) ، بمعنى آخر ، إنها تتعلق بتخفيض معدل الضريبة غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة) وذلك في سيناريوين الأول سينخفض بنسبة 10٪ (sim1)والثاني سينخفض بنسبة 30٪.

الجدول03 : نتائج المحاكاة

Variable	*Sim 1 (-10% de la TVA)*	*Sim 2 (-30%de la TVA)*
Finance publique		
-Recette fiscale de l'Etat	-2.32	-3.2
-Epargne publique	-6.72	-7.02
commerce extérieur		
Importation		
-ARG	-0.6	-1.2
-IND	0.2	0.9
-SER	-0.6	-0.6
Exportation		
-ARG	0.05	0.11
-IND	0.4	0.6
-SER	0.02	0.01
Autre variable		
Production brute	0.03	*-0.06*
consommation finale (	1.51	*1.51*
investissement	*-1.79*	*-2.6*
Demande intermédiaire	*2.2*	*2.57*
Revenu globale	*-2.32*	*-3.2*
Taux de salaire	*0.2*	*0.45*

المصدر : مخرجات برنامج GAMS

يعرض الجدول أعلاه نتائج التأثيرات الإجمالية لمحاكاة السيناريوهين. أدى تأثير التخفيض في الضرائب غير المباشرة من حيث التمويل العام إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية بنسبة -2.32٪ عندما تمنح الدولة 10٪ من النفقات الضريبية لصالح ضريبة

القيمة المضافة و -3.2٪ عند حدوثها 30٪ لأن النفقات الضريبية تعتبر خسارة في الإيرادات للدولة. سيؤثر هذا الانخفاض في المالية العامة للدولة (إجمالي دخل الدولة) على المدخرات العامة للدولة التي عانت أيضًا من انخفاض في كلا السيناريوهين.

تزداد الواردات في القطاع الصناعي بنسبة 0.2٪ سيناريو 01 و 0.9٪ سيناريو 02 وهذا بسبب انخفاض أسعار الواردات بسبب الإعفاءات من الضرائب غير المباشرة على المنتجات الصناعية المستوردة ، يتم تمويل هذا الفائض من الواردات عن طريق زيادة الصادرات في كلا السيناريوهين وفي القطاعات الثلاثة.

سجل الاستهلاك العائلي النهائي زيادة بنسبة 1.51٪ ، مدفوعة بانخفاض الأسعار المحلية والمركبة لجميع المنتجات. إن إلغاء التعريفة له تأثير سلبي على المدخرات الإجمالية لجميع الاعوان .

يؤدي الانخفاض في المدخرات الحكومية -6.72٪ و -7.02 في كلا السيناريوهين إلى انخفاض الطلب على الاستثمار. هذا راج الى أن النموذج ثابت ، فإن الانخفاض في الاستثمار ليس له أي تأثير على الإنتاج الكلي. لذلك من الصعب الحكم على تأثير التخفيضات الضريبية من حيث الاستثمار وتراكم رأس المال.

5.الخاتمة

الغرض من هذا البحث هو تقييم تأثير النفقات الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يبدو أن قراءة النتائج تؤكد ردود الفعل المتوقعة للاقتصاد على صدمات الدعم المالي الذي تمنحه الحكومة. تظهر ردود الفعل التي تم إدراكها من خلال التقاط آثار مثل هذا النوع من تدخل الدولة (التدخل المالي) على المجاميع الاقتصادية الرئيسية التي تم تحليلها بوضوح أن النموذج المستخدم يعكس بالفعل بعض جوانب الهياكل التنظيمية والسلوكية للاقتصاد الوطني.

تُظهر المحاكاة أن نتيجتان رئيسيتين أقل وضوحًا:

- تتعلق الأولى بالآثار الإيجابية على الإنتاج والمستهلك النهائي في عمليتي المحاكاة والآثار السلبية على الدخل الإجمالي ومدخرات الدولة.
- النتيجة الثانية هي أن هذه المحاكاة أظهرت بوضوح أن القطاعات المعرضة للمنافسة يجب أن تتكيف بشكل عام مع الوضع الجديد.

6.المراجع

1- Carine Bouthevillian et al, (2003), les politique budgetaire a la crise comprendre les enjeux actuels et les défis futurs ouvertures économiques de boeck Belgique ;
2- De Melo J Tarr D., (1992), « A general equilibrium analysis of US foreign trade policy », MITT Press cambridge Massachusetts London England.
3- Decaluwé B, Dissou Y Savard L., (2001)« La politique économique de développement et les modèle d'équilibre général calculable », Agence Universitaire de la Francophonie, les Presses de l'université de Montréal.
4- Ian Sue Wing(2006), Computable General Equilibrium Models and Their Use in Economy-Wide Policy Analysis: Everything You Ever Wanted to Know (But Were Afraid to Ask), Center for

Energy & Environmental Studies and Department of Geography & Environment Boston University , technical note N°6

5- J-Marc DANIEL, (2006), Richard Musgrave et les fonctions économiques de l'Étala revue du trésor N01

6- Luc Godbout,(2006), l'intervention gouvernementale par la politique fiscale : le rôle des dépenses fiscales étude comparée : canada, Etats-Unis, France economiaca

7- Pierre-Yves Letournel, Katheline,(1992), Schubert and Philippe Trainar , L'utilisation des modèles d'équilibre général calculables dans l'évaluation de la politique fiscale Revue économique, Vol. 43, No. 4

8- Ahmed moummi,(2012) la mobilisation des ressources fiscales et son impact sur niveaux de vie des ménages –cas du Niger, Working N°165-Décembre

9- Touhami Abdelkade(2009), Simulation de l'impact de politique économiques sur la pauvreté et les inégalités, REBAT.